ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو
الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف
كما في احمران واحمرون وقال بعضهم يحذف الكسر والتنوين
معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عنده هنا ايضا منصرف
لان الكسر والتنوين لم يحذفا فالاحدهما مع اللام والاضافة
لمنع الصرف والاول وهو ان الكسر سقط تبعا للتنوين
تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن
يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع
الصرف كالتنوين لم يبعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة
لا يرتكب الا بقدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان
التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع الالف
ايضا كما في الوقف ومع الالف واللام والاضافة والبنا
فارادوا التنصيص الاول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة
الفعل لا للاضافة ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر
التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني
ولم يبن الاسم لهذه المشابهة لضعفها اذ لم يشبه الفعل
لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط لها عمل الفعل لانه
لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما يمتنع
في هذا الحكم يكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة
بالفرعية مشابهة غير ظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف
وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسما التي لا تنصرف بسبب
هذه العلل غير ظاهر فلم تكف واحدة منها الا اذا اقامت
مقام اثنين وكان اعطاء الاسم هنا حكم الفعل اولى من العكس مع
ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل ايضا لان الاسم
تطفل على الفعل فيما هو اصل الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة
بينهما فان قيل كان على المصنف ان يقيد جر ما لا ينصرف بما اذا لم

ولا قوية اذ الفرعية
ليست من خصائص الفعل
الظاهرة ١٢

يضف

٢٦

يضف ولم يدخله ال لانه اذا اضيف ولو الى مقدر كقوله
إن أبدا من أول في رواية الكسر بلا تنوين او دخلته ال
معرفة او موصولة او زائدة نحو بلا فصل وكقوله رأيت
الوليد بن اليزيد مباركا او كان بدلها وهو ام في لغة حمير
كقوله تبيت بليل امرمد اعتادا او نقا ولا بقي شبه الحاجون
قلت الا انه يرى انه عند الاضافة او ال منصرف كما هو احد
مذاهب ثلاثة وليس الكلام فيه احدها هذا الان عدم انصرافه
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما ذكر فوتت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع ال والاضافة
وثانيها انه غير منصرف لان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث
ضعفت مشابهته للفعل الذي هو سبب منع الصرف بدخول
ما هو من خواص الاسم لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين
لمنع الصرف وثالثها التفصيل فان بقي العلتان كما في بالافضل
وافضلكم فغير منصرف والا كما في مررت باحمدكم لزوال
العلمية بالاضافة فمنصرف وهذا الخلاف مما لا ثمرة له وفي
وجه الخلاف اشكال لان الظاهر منه ان منهم من قال انه
غير منصرف سوا بقي العلتان اولا واذا لم تبق العلتان فما وجه
القول بمنع الصرف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا
بالعلتين قبل اللام والاضافة لزم الاكتفا بالعلل الاصلية
كالعلمية في العدل والتانيث وان زالت واعلم ان الاسم ان اشبه
الحرف بني كما مر وسمي غير متمكن والا اعرب ثم المعرب ان اشبه
الفعل فيما تقدم منع من الصرف وسمي غير امكن ولا منصرف وسمي

وكقوله وهن الشافيات الحوائم ١٢

Copyright © King Saud University